القائم مترئسا جلسة مجلس الأمة

جانب من الجلسة

### ناقش الحالة المالية في جلسة سرية وأحالها إلى «المحاسبة» لتقديم تقرير عنها إلى لجنة الميزانيات

# مجلس الأمة يقر قانوني الحساب الختامي

■ الغانم : عقدنا الجلسة سرية بناء على طلب الحكومة لعرض الحالة المالية للدولة

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس أن المجلس وافق على مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للادارة المالية للدولة عن السنة المالية (2016-2017) ومشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية (2018-2019) وقرر إحالتهما إلى الحكومة.

جاء ذلك في كلمة للرئيس الغانم بعد أن استأنف المجلس جلسته التكميلية من سرية إلى علنية عقب الانتهاء من مناقشة الحالة المالية للدولة وتقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية حول مشروعي قانوني اعتماد الحساب الختامي للادارة المالية للدولة وربط ميزانية الوزارات والإدرات الحكومية.

وقال الغانم إن مجلس الأمة وافق ايضا على إحالة الحالة المالية للدولة إلى ديوان المحاسبة لتقديم تقرير إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية.

وذكر أن «مجلس الأمة عقد جلسة سرية بناء على طلب الحكومة وذلك لعرض الحالة المالية للدولة والتصويت على ميزانية الدولة والحساب الختامي وفقا للمادة (150) من الدستور».

وأضاف أن «المجلس ناقش طلب الحكومة عقد الجلسة السرية وقرر الموافقة على الطلب ثم عرض وزير المالية الدكتور نايف الحجرف والفريق الفني الحالة المالية للدولة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 مارس الماضي».

وأوضح أن «المجلس انتقل بعد ذلك إلى التصويت على الحساب الختامي لمشروعي الميزانية الواردين في تقرير لجنة (الميزانيات) البرلمانية رقم 38 وقرر الموافقة عليهما وإحالتهما إلى الحكومة».

وأعرب رئيس مجلس الأمة عن خالص الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء لجنة (الميزانيات) البرلمانية وجميع العاملين في اللجنة ووزير المالية وأعضاء الفريق الفني الحاضر معه.

ومن جانبه أكد وزير المالية الدكتور نايف الحجرف أن الحكومة تعمل على ضبط الهدر المالي والانفاق في كل الجهات التابعة لها مشيرا إلى وجود خطوات جادة اتخذتها الحكومة لتحقيق ذلك.

جاء ذلك في مداخلة للوزير الحجرف عقب انتهاء النواب من مداخلاتهم أثناء مناقشة تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي للادارة المالية للدولة عن السنة المالية (2016-2017) ومشروع قانون ربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية (2018-2019).

وقال الحجرف «أكدت منذ استلامي المنصب الوزاري اننا لا نستطيع ان نقنع المواطن بتحمل مسؤولياته ما لم يجد شواهد واضحة على تحمل الحكومة ممثلة بأجهزتها المختلفة لمسؤولياتها بضبط الإنفاق ووقف الهدر ومحاسبة المسؤولين وهذا الأمر نحن ملتزمون به واتخذنا خطوات بهذا الشان».

وأضاف أن من أمثلة قيام الحكومة بضبط الهدر في الإنفاق أن ميزانية الدولة للسنة المالية (2018-2019) بلغت في بداية تقديراتها 26ر700 مليار دينار كويتي (نحو 88 مليار دولار أمريكي) وقد تم تخفيضها إلى 21ر500 مليار دينار (نحو 71 مليار دولار).

وأوضح أن الحكومة حافظت على تقديرات الباب الأول وباب الدعوم مبينا أن الإيرادات غير النفطية المحصلة من الضرائب بلغت 230 مليون دينار (نحو 759 مليون دولار) بميزانية السنة المالية (2016-2017) فيما ارتفعت هذه الإيرادات إلى 344 مليون دينار (نحو مليار دولار) بميزانية السنة المالية (2017-2018).

وحول انخفاض الإيرادات أفاد بأن انخفاض أسعار النفط خلال الفترة الماضية أدى إلى انخفاض الإيرادات.

وعن ما أثاره عدد من النواب بشأن توظيف الكويتيين في الجهات الحكومية أوضح الحجرف انه تم توظيف ما يقارب 18 الف كويتي في الجهات الحكومية المختلفة هذا العام.

ولفت إلى أن الحكومة قدمت إلى مجلس الأمة البرنامج الوطني للاستدامة المالية والاقتصادية معربا عن استعداده لمناقشة محاور هذا البرنامج مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في مجلس الأمة

وقال وزير المالية إن إجمالي حساب العهد بنهاية السنة المالية 31 مارس عام 2017 بلغ 5ر838ر962ر000 مليار دينار كويتي (نحو 19ر278ر000ر000 مليار دولار) وتم إرسال خطة (المالية) فيما يتعلق بمعالجة حساب العهد إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية.

وأضاف أن مجلس الوزراء استعرض موضوع حساب العهد إذ قرر تشكيل لجنة برئاسة أمين عام مساعد في مجلس الوزراء لوضع الجدول الزمني لخطة وزارة المالية فيما يتعلق بمعالجة حساب العهد لكي تكون هناك خطة متكاملة لمعالجة هذا الموضوع.

وأوضح «كما هو معروف بان حساب العهد هو حساب وسيط منظم في المرسوم رقم 31 لسنة 1978 والذي يحدد الآليات التي يتم من خلالها استخدام هذا الحساب» مبينا أنه «إلى الآن تمت تسوية 700 مليون دينار (نحو 2ر312 مليار دولار) خلال الستة المالية (2017-2018) كان النصيب الأكبر منها لوزارة الدفاع إضافة إلى وزارات الصحة والخارجية والشؤون الاجتماعية والعمل».

وذكر أنه «تم إرسال الجدول الزمني لخطة (المالية) من قبل الفريق المشكل لهذا الغرض إلى لجنة (الميزانيات) البرلمانية وعقد الاجتماع معها في آخر يوم من شهر رمضان الماضي بحضور جميع الأطراف حيث استعرض الجدول الذي أرسل إلى اللجنة».

وأكد أن ما أشار إليه رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد بشان أهمية المرسوم رقم 31 لسنة 1978 الخاص بقواعد إعداد الميزانية والحساب الختامي والرقابة عليه قد تم بالفعل تطبيقه.

وقال الوزير الحجرف إنه تم تشكيل لجنة في وزارة المالية مكونة من جميع الجهات المعنية بتاريخ 8 مارس الماضي وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات بهدف تقديم مشروع قانون بديل للمرسوم سالف الذكر الخاص بقواعد إعداد الميزانية والحساب الختامي والرقابة عليه.

وأوضح أنه «مضى على المرسوم 40 سنة وقواعد المالية العامة الآن اختلفت عن السابق.. فهناك ممارسات عالمية وهناك قصور ثبت من خلال التطبيق ونحن سنسعى في مشروع القانون الذي سيقدم إلى مجلس الأمة في بداية دور الانعقاد المقبل لمعالجته والعمل على تطبيق أفضل الممارسات التي تجعل المالية العامة تعكس بشكل واضح ما هو موجود وأيضا تعمل على تطوير فلسفة المالية العامة في الدولة».

وحول موضوع الديون المستحقة لفت إلى أنه «من المواضيع التي أثيرت في أكثر من نقاش وحديث إذ بلغ رصيد هذه الديون 1ر350ر000ر000 مليار دينار (نحو 4ر459 مليار

الموزري متحدثا

■ عبد الصمد: لا نجد جدية من قبل الجهات الحكومية في تسوية المخالفات المالية المتكررة

■ يجب إعادة هيكلة وزارة المالية بما يناسب نمو الميزانية ولا توجد إصلاحات حقيقية في سوق العمل

■ اللجنة لم تتسلم خطة «المالية» في تسوية حساب العهد رغم تعهدها بتقديمها خلال شهرين

■ علي الدقباسي: ما ذكرته لجنة الميزانيات أمر خطير.. ويجب الترشيد المالي

■ عادل الدمخي: أصبحنا من الدول المتخلفة في الهيكل الإداري بكل المقاييس وهذه مسؤولية رئيس الوزراء

■ محمد الدلال: نظامنا السياسي لا يخلق حكومات مستقرة وهذا ينعكس على الآداء

الجانب الحكومي أثناء الجلسة


عبدالصمد متابعا

ابتسامة للكاميرا